

الإسلاميون والثورات العربية
تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة
الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

الإسلاميون وإدارة التعددية والتوافق السياسي

د. امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش - المغرب

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 | أيلول / سبتمبر 2012 | الشيراتون - جامعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

تقديم



د. احمد مالكي

كشفت عمليات الحراك الاجتماعي التي عمّت مجمل البلاد العربية عن مخزون نضالي وسياسي لاقت، كما رسمت صورة معقدة عن الصعوبات والتحديات التي تنتظر المنطقة؛ فمن جهة، دحض الحراك مقولة استحالة نهوض العرب واستفافتهم للثورة في وجه أوضاعهم. ومن جهة ثانية، كسّر فكرة تجدد التسلطية ونجاحها في تجديد ذاتها، كما دافعت عنها أدبيات كثيرة غربية وعربية. بيد أن الحراك وأد، بالمقابل، ديناميات حُبلَى بالصعوبات والتحديات والمفارقات، أبرزها المواءمة بين دوافع الحراك ومصادره، والمقاصد والأهداف التي يروم تحقيقها، وقبل ذلك طبيعة القوى المجتمعية والسياسية القادرة على بلوغ مرامي الحراك واستراتيجياته، أي إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة على قيم ومبادئ جديدة تقطع مع تجارب النظم السياسية التي حكمت البلاد العربية منذ استقلالها.

لم يعد خافياً أن الحراك العربي، أو ما اصطلح على تسميته "الثورات العربية"، انتظم بشكل مفصلي حول "نقد شرعية الدولة والسلطة" القائمة، والدعوة إلى إسقاطها، والسعي إلى إعادة تأسيسها على تصورات جديدة، كما أصبح واضحاً أن إلى جانب ضعف الحريات بكل أنواعها، وتقهر "السياسة"، بحسبها عملاً إنسانياً عاقلاً، شكّلت المطالب الاجتماعية، وفي صدارتها العدالة في توزيع الخيرات والثروات، أحد أهم المصادر التي ألهمت الحراك العربي وفجّرت طاقاته. نحن إذن أمام حركة عامة، عميقة ومتكاملة الأبعاد، تتوخى تأسيس منظومة جديدة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية. لذلك، تستلزم عملية الهدم وإعادة التأسيس أو البناء جهداً نظرياً ومعرفياً جماعياً، وتستوجب تكاتفاً للطاقت وتجميعاً للإرادات، والأهم تقتضي روحاً عالية من الحوار، والإنصات المتبادل، والتسامح، والبحث عن الأراضيات المشتركة.. إن الانتقال من وضع موسوم بتراجع الحريات، وضمور قيم المشاركة، وسيادة التسلطية إلى حالة مجتمعية وسياسية نقيضه لها جوهرياً، يستدعي ثقافة جديدة بمفاهيم وأدوات جديدة.. ومن هنا تبرز أهمية المرحلة الجديدة وخطورتها في الآن معاً بالنسبة لخريطة الحراك العربي.

لعل من المعالم اللابئة للحراك العربي، بروز "الإسلاميين"، أحزاباً وحركات وتنظيمات، وتصدّرها قيادة المرحلة الجديدة، علماً أن فعلها في انطلاق قاطرة الحراك في مجمل بلدانها، إما كان منعديماً، أو متأخراً، لاعتبارات موضوعية وذاتية لا يسمح حيّز هذه الورقة بتبيانها(1). غير أن الإسلاميين، وهم يستثمرون فرص الحراك العربي في انتزاع شرعية الاعتراف بهم كفاعلين، أو تعزيز وجودهم القانوني سياسياً، اكتشفوا أنهم ليسوا وحدهم في الميدان، بل توجد إلى جانبهم قوى سياسية واجتماعية عديدة، من أطراف متنوعة: قوميون، علمانيون، ليبراليون، واشتراكيون يساريون، الأمر الذي وضعهم أمام واقعين مُميّزين بقدر كبير من الدقة والتعقيد. يتعلق أولهما بتدبير الحوار مع نظرائهم السياسيين، والنجاح في بناء التوافق معهم. ويخصّ الثاني قيادة التغيير المنتظر من الحراك على أرضية الاتفاقات والالتزامات الناجمة عن التوافق المُنجَز. علماً أن ثمة "تمايزات" Différenciations من بلد إلى آخر، من شأنها التأثير على أداء "الإسلاميين" وقدرتهم على الفعل الإيجابي في مسار هذين الواقعين(2).



أولاً: ماذا يعني فوز "الإسلاميين"؟

تنوعت تفسيرات فوز "الإسلاميين"، و تعددت التحليلات الرامية إلى تشخيص السياقات التي قادت حركاتهم وتنظيماتهم إلى الظفر بـ "الأغلبية" الانتخابية، أساساً في تونس، ومصر، والمغرب، واليمن، ونسبياً في كلٍّ من الجزائر، وليبيا.. بل شددت مجمل الأدبيات، التي رافقت تعاضم قوتهم مع انطلاق الحراك العربي، على أن المرحلة الراهنة تعدّ بامتياز مرحلتهم، وأنهم سيلعبون أدواراً مركزية في تأطير الزمن السياسي وتوجيه مساراته على مدار السنوات القادمة⁽³⁾. بيد أن التأكيد على ظاهرة التصاعد المتنامي لـ "الإسلاميين" لم يُجنّب الكثير من المحللين رسم صورة معقدة، وأحياناً متنافرة المشاهد عن طبيعة الفوز، وحدوده، والتحديات التي تواجهه، ومدى قدرة الإسلاميين وكفاءتهم على إدارة المرحلة باقتدار⁽⁴⁾.

تؤسس الورقة فهمها لفوز "الإسلاميين" على ثلاثة منطلقات:

- يُعتبرُ الفوزُ الانتخابي للإسلاميين حلقةً ضمن حلقات سعي المجتمعات العربية إلى "إعادة تحديد هويتها" و"تعريف توجهاتها"، وهو السعي الذي انطلق وشرع في التشكّل منذ سبعينيات القرن الماضي، بسبب إخفاق الدولة الوطنية الحديثة ونخبها القائمة في التعبير الحقيقي عن "شرعية التمثيل والإنجاز"، وإيغالها في التحكم في كل مفاصل المجتمع، والاستحكام في مقدراته المادية والرمزية. ففي الواقع، وبسبب هذا المعطى السوسيو-سياسي، الذي شكّل متغيراً عربياً مشتركاً، شهدت البلاد العربية عملية "أسلمة" متدرجة، منتظمة، بطيئة، لكن عميقة ومتواصلة. صحيح أن السياق السياسي العام لم يكن يسمح للحركات الإسلامية بالتعبير عن ذاتها، والجهر بتوجهاتها وتطلعاتها، غير أن التفاعلات ذات الصلة بالهوية وإشكالاتها، ظلت تعتمل في عمق المجتمع، وتستغل هوامش "الحرية والانفتاح"، المتباينة من فُطر عربي إلى آخر⁽⁵⁾. ثم إن من تجليات "الأزمة المكعبة"⁽⁶⁾ التي طالت الدولة العربية الحديثة، وعمقت تآكل شرعيتها مع الربع الأخير من القرن العشرين، تحلّل الهوية، وتراجع منظومة القيم، وتواري معالم المجتمع التقليدي. والأخطر بروز مؤشرات تشكّل قيم جديدة في سياق التغيرات الهيكلية التي مسّت الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعموم البلاد العربية⁽⁷⁾.

- يتعلق المنطلق الثاني في تفسير "فوز الإسلاميين" بطبيعة السلوك الانتخابي الذي حَكم جلّ العمليات الانتخابية التي عرفتها المنطقة العربية، سواء التي وصلت معدلات مشاركتها نسبة مرتفعة جداً، كما حصل في العراق، أو التي لم يتجاوز تصويت مواطنيها عتبة العشرين في المائة [20%]، كما حدث في مصر؛ ففي كل الحالات، وبغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض معدلات المشاركة، اتسمت الانتخابات التي قادت "الإسلاميين" إلى السلطة بالطابع "الاحتجاجي"، وأحياناً ردود الفعل العقابية حيال النخب الحاكمة التي فشلت في تحقيق الحد الأدنى من طموحات الناس وتطلعاتهم. صحيح أن ثمة شبه غياب للدراسات المسحية والإمبريقية لإثبات علمية هذه الاستنتاجات، وتأكيد ميولات تصويت المواطنين منحى الاحتجاج والعقاب، لكن الراجح أن اقتناع فئات واسعة من الناخبين بأن التيارات والحركات الإسلامية غدت بديلاً مقنعاً أمام ضعف القوى الأخرى من ليبرالية ويسارية وقومية.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

- يتكامل المنطلق الثالث مع ما سبق ذكره، حيث يجد فوزُ "الإسلاميين" أحدَ مصادر تفسيره في التقهقر التدريجي للقوى العلمانية واليسارية والقومية، وتراجع مكانتها في المجتمعات العربية، لأسباب متعددة لا يسمح حيزُ هذا البحث بالتفصيل فيها(8). فمن الواضح أن مجمل التيارات والأحزاب السياسية من غير "الإسلاميين" انحسرت وفقد الكثير من قوته خلال العقود الثلاثة الماضية، والأمر نفسه ينسحب على النظم السياسية التي تبنت أيدولوجيات ذات المنحى ذاته، ففشلت في الاستجابة لطموحات الناس وتطلعاتهم، بسبب طابعها التحكيمي. لذلك، ساهمت كل هذه المعطيات في توفير ظروف بروز "الإسلاميين" وتنامي قوتهم تدريجياً، كما يسّرت ديناميات الجراك العربي فرصَ انتقالهم إلى مدارج السلطة. نحن إذن أمام فوز محكوم بمصادر لا تتعلق فقط بتنامٍ ذاتي لقدرات "الإسلاميين" وتعاضم قوتهم الإرادية، بل بالتقاء متغيرات لصيقة بالسياق السياسي والمجتمعي الذي وُلدت وترعرعت في نطاقه التيارات والحركات الإسلامية، وفي صدارتها تآكل شرعية النظم، وتراجع القوى السياسية ذات المرجعية غير الإسلامية.

ثانياً: هل يُفزي فوزُ "الإسلاميين" إلى تدعيم التعددية وبناء التوافق؟

لم يعد فوزُ "الإسلاميين"، كما حللنا أعلاه، افتراضاً، أو مجرد توقعات مفتوحة على أكثر من احتمال، بل أصبح واقعاً أكدته شرعية الانتخابات التي جرت في أكثر من قطر عربي. والحقيقة أن الانتقال الكلي أو الجزئي للحركات الإسلامية إلى مدارج السلطة حصل قبل انطلاق الجراك العربي، في كل من السودان، وفلسطين، والعراق، واليمن، والكويت، والجزائر. ومع ذلك، يستمد الفوز الأخير للإسلاميين قيمته السياسية والإستراتيجية من طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد العربية، الموسومة بسقوط رؤوس عدد من الأوتوقراطيات، وبداية تشكّل نظم جديدة، مؤسسة على فلسفات ورؤى سياسية جديدة. ومن هنا، لم يُنظر لفوز "الإسلاميين" بحسبه ظُفراً بعملية انتخابية فحسب، بل اعتُبر لحظةً سياسية حساسة وعميقة على درجة بالغة الأهمية؛ فإذا كان الجراك العربي قد تركّز مطالبه وصيغته حول شعاري استعادة الحرية، وإقرار العدالة الاجتماعية، فإن "الإسلاميين"، وهم يقودون المرحلة، مطالبون بتحقيق هذين المطلبين المفصلين، بل إن أفق تعميق شرعيتهم، وتعظيم مكانتهم، وتوسيع قاعدتهم الاجتماعية، مرتين بشكل عميق بمدى نجاحهم في السير بخطوات ثابتة، منتظمة، وفعالة على هذا الطريق.

يطرح سؤالٌ ما إذا كان فوزُ "الإسلاميين" سيُفزي إلى تعزيز التعددية وبناء التوافق جملةً من الإشكاليات المعرفية والسياسية. فمن جهة، يُواجه التفكير من دائرة "المرجعية الإسلامية" مصفوفةً من التعقيدات ذات الصلة بـ "القيم الديمقراطية" وآليات إعمالها في الممارسة، كما هو حال "التعددية" Pluralisme، والتعددية السياسية Pluralisme politique على وجه التحديد، والانتقال السلمي إلى السلطة، والاعتراف بشرعية الاختلاف، والموقف من "الحرريات المدنية والفردية"، وبناء المواطنة الكاملة بغض النظر عن التمايزات العرقية والمذهبية والدينية.. وما إلى ذلك من القضايا المفصلية التي ترتسم أمام "الإسلاميين" وهم يقودون، من موقع السلطة، شؤون بلدانهم.

جدير بالتنكير أن مجمل الإشكاليات الموماً إليها أعلاه شكّلت مساحات للنقاش والتناظر منذ أكثر من ثلاثة عقود، سواء داخل تيارات الفكر العربي الإسلامي، أو ما بين العرب والمسلمين ونظرائهم الغربيين(9). وإذا كان ثمة تقدم



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - جامعة المجلس

في إنضاج مضامين هذا الجدل، وتجسير الفجوة نسبياً بين "الإسلاميين" أنفسهم، وفي علاقتهم بقطاعات واسعة من أعلام الفكر الغربي، فإن الواقع يُدلّ، بما لا يدع مجالاً للشك، على أن ثمة ما يمكن تسميته "مناطق رمادية" ما زالت تُلفّ تفكير "الإسلاميين"، وتستدعي منهم اجتهادات أكثر وأعق، ونميل إلى الظن بأن الانتقال من المعارضة إلى ممارسة السلطة سيزيد من تفاقم حدة التباس المفاهيم لديهم [الإسلاميين]، ويُجبرهم، تاليًا، على إغناء فهمهم وتصوراتهم بما تُمدّهم الممارسة والاشتغال من داخل المؤسسات من معطيات ودروس لم تكن واردة في خلدكم بحكم وجودهم في المعارضة ومعاناتهم من تحكّم النظم وهيمنتها على المجال السياسي.

• تنهضُ "التعددية"، كما أجمعت على تعريفها الموسوعات والمعاجم، على فكرة الاختلاف، والتنوع والتعدد، والاعتراف بوجود "اتجاهات وتيارات سياسية ممثّلة بأحزاب تعكس تنوع الآراء، الذي يسمح بالنقاش الحر والديمقراطي.."(10). ثم إن مفهوم التعددية، كما تمّ تأصيله في الفكر الغربي الحديث، مرتبط بسياق سياسي واجتماعي وثقافي محدد، ساعد على نُضجه وتوطّنه في الثقافة السياسية، ومن ثمة صيرورته قيمةً مجتمعيةً مشتركةً. لذلك، حين نُقارب "التعددية"، كما يتمّ تمثّلها وترويجها في المجال السياسي العربي، ولدى "الإسلاميين" تحديداً، نصطدم بـخُوم ما أسميناه "المناطق الرمادية"، أي التباس المفهوم وعُسر استقامته في الممارسة. فما نلاحظه عند قراءة أدبيات "الحركات الإسلامية" وتصريحات قادتها التزامها بـ "احترام التعددية السياسية في إطار ما تسميه المرجعية الإسلامية"، والحال أنها صيغة عامة، فضفاضة، ومفتوحة على التأويل.. فهكذا مثلاً، سبق للمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر أن فسر الإحالة على المرجعية الإسلامية بـ "الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية"، مقترحاً أن "تلحق بكل وزارة لجنة مختصة بمراجعة القوانين والإجراءات المتبعة، ومدى اتساقها وتوافقها مع تعاليم الإسلام". ولعل الملاحظة نفسها نلمسها عند "حزب العدالة والتنمية" المغربي، الذي طالب، عند إحالته على "المرجعية الإسلامية" بـ الالتزام بما يسميه "الوعاء الحضاري والثقافي للأمة"، ولعلها في كل الأحوال صيغة عامة، غير دقيقة، حتى لا نقول: "هلامية"(11). وإذا كان حيز الورقة لا يسمح بالتفصيل في ما تطرح التعددية من تعقيدات على "الإسلاميين" تفكيراً وممارسة، فإن الجدير بالتحديد في هذا المقام أن التعددية شرط واجب لحشد التأييد اللازم لبناء التوافق وإنجاح عملية التحول نحو الديمقراطية، بحسبها مقصداً مفصلياً من مقاصد الحراك العربي. وفي تقديرنا لا تكمن الصعوبات المرتسمة أمام "الإسلاميين" في ما يختزن تفكيرهم من التباسات، وما تعترض ممارساتهم، على محدوديتها في الزمن، من ارتباكات وترددات، وأحياناً تناقضات ومفارقات فحسب، بل تتجلى أيضاً في تواضع تجاربهم في اختبار السياسة من موقع القيادة والحكم.. فقد ظل العديد منهم خارج الشرعية والعمل المدني العلني لعدة عقود، وحتى من توفرت لهم فرص الاشتغال داخل دائرة القانون ظلوا يعانون من تحكّم السلطة وهيمنتها المستدامة، ولم يكن حظهم وإفراً لامتحان تفكيرهم في واقع التطبيق.

تُسعفنا التطورات السياسية التي أعقبت فوز حركة النهضة في الانتخابات التونسية الأخيرة أكتوبر/ تشرين أول 2011 والتنظيمات الإسلامية في مصر يونيو/ حزيران 2012 في التبدل على أهمية وحساسية النقاشات التي طالت مكونات النسيج الاجتماعي للبلدين حول قضية "المرجعية الإسلامية" والإشكاليات المتفرعة عنها.. فقد عبّرت مكونات المجتمعين عن قدر كبير من التخوف والارتياح مما يُضمر الجدل حول قضايا "الشرعية" و"الهوية" والتفديد الدستوري والقانوني والمؤسسي لهما من تعقيدات، لاسيما في بلد



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 / سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

مثل تونس، حيث تمتد الإصلاحات الرامية إلى نزع الطابع التقليدي عن المجتمع وإفسال روح التحديث والمعاصرة في بنيانه القانوني والمؤسسي إلى ستينيات القرن التاسع عشر، علاوة على نزعة "العلمنة" التي اعتمدها السياسة البورقبيبية منذ الشروع في إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة (12). والملاحظة نفسها تنسحب على مصر، حيث تتنوع التكوينات الدينية والإثنية، ويشكّل تعايش المسلمين والأقباط معطى تاريخياً وسوسيلوجياً لا مرأى فيه. فهكذا، يستلزم تدعيم التعددية في مثل هذا السياق الموسوم بالارتباب، والشك، والترقب الحذر، جهوداً كبيرة وعميقة لتبديد المخاوف وإعادة بناء الثقة، والبرهان - ليس على مستوى الخطاب والإعلان عن النوايا فحسب، بل على صعيد الممارسة أساساً - على أن التعددية خيار لا رجعة فيه، وأن دعمها، وصيانتها يتطلبان تكاتف الجميع، وتضافر الإرادات لإنجاح المرحلة الانتقالية التي يقطعها البلدان.

• يُعتبر بناء "التوافق" Consentement، والتوافق السياسي Consentement politique على وجه التحديد ثمرة من ثمرات الاعتراف بـ "التعددية" وتوطئتها في الثقافة السياسية. فالتوافق يعني "القدرة على القيام بطوعية بعمل، أو تنفيذ مشروع، أو ممارسة نشاط"، ما يعني أن عنصر الإكراه، أو الإلزام بالقوة، أو اللجوء إلى الإخضاع، من الأمور القاتلة للتوافق. لذلك، شكّل "التوافق" مفهوماً مركزياً في النظريات السياسية الليبرالية.. فهو مبدأ أساسي للحكم، ووسيلة لازمة لإقرار الحريات وتقييد السلطة [ج.لوك]، وبواسطته يتم التعامل مع الأفراد بحسبهم بشراً [مواطنين]، وليس أدوات ووسائل [كانط]. إضافة إلى أن "التوافق" يتخذ شكل "عقد اجتماعي" Contrat Social، يلزم الجميع بالانصياع للقواعد الموضوعية والمقررة من قبل الحكومة (14). ومع ذلك، ليس "التوافق" مفهوماً مطلقاً، بل قيمة نسبية، لارتباطه بمعطيات اقتصادية، واجتماعية ونفسية، تنزع عنه الطابع الإطلاقي، وتُرهن أصحابه بثقل ضغطها وتأثير إكراهاتها.. وفي كل الأحوال تكمن أهمية "التوافق" وقيمه الاستراتيجية في اقترانه بالإرادة وسلطان القبول، والحوار المؤسّس على الاعتراف المتبادل.

ليس ثمة شك في أن المرحلة الراهنة التي قادت "الإسلاميين" إلى الحكم هي، بامتياز، مرحلة بناء التوافق: توافق حول المحافظة على مطالب الجراك العربي [الثورات] وصيانتها من التبدد، وتوافق حول إعادة بناء الدولة [النظم] القادرة على تحقيق الأهداف، وفي صدارتها إنجاز العملية الديمقراطية. لذلك، سيكون خطأ قاتلاً الاعتقاد، أو ترويج الاعتقاد، بأننا أمام مرحلة "اقتناص الغنائم"، ولا حتى "اقتسامها".. إنها بالعكس مرحلة "اقتسام أعباء" صياغة عقد اجتماعي جديد، يُعيد للحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة الكاملة اعتبارها الدستوري والحقوق، ويكرّس قيمها الكونية في الممارسة.

تتطوي تجربة "الإسلاميين"، على قصر مدتها، في كل من تونس ومصر وإلى حد ما المغرب على مفارقات بخصوص سيرورة بناء التوافق في هذه الأقطار، ونميل إلى الظن أنها تنسحب على باقي التيارات والحركات الإسلامية في بلدان عربية أخرى، إن شئت ظروفها السياسية أن تعيش المسار نفسه. لعل أبرز مفارقة يمكن التشديد عليها في هذا المقام تلك المتعلقة بالفجوة الواضحة بين الخطاب والممارسة. فمن جهة الخطاب، لا يجد المتابع لتجربة "الإسلاميين" أدنى عناء في ملامسة دفاع أدبياتهم، وتأكيد تصريحات قادتهم، على ضرورة التوافق والشراكة واقتسام الأعباء في بناء المرحلة الجديدة، أي مرحلة ما بعد "الثورات العربية". فهكذا، لم يفت "الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح" (14) الإعلان أن "الخيار الملائم لليمن في المرحلة القادمة هو الشراكة والتحالف مع القوى السياسية في



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

الحكم لخمس عشرة سنة قادمة، بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات الحرة التي قد يحرز فيها التجمع اليمني للإصلاح أغلبية أو أكثرية" (15). أما الشيخ "راشد الغنوشي"، زعيم حركة النهضة، فكان واضحاً حين أكد عشية الانتخابات التشريعية أن "حركته ترمي إلى إنشاء تحالف وطني يقود حكومة الثورة المنتخبة، حتى ولو حصلت الحركة على الأغلبية" .. وهو ما حصل فعلاً، حين ظفرت بأربعين في المائة [40%] من مقاعد المجلس التأسيسي. والحال أن التصريح ينسجم تماماً الانسجام مع برنامج الحركة، الذي شدّد على "حرص الحركة على بناء عقد اجتماعي جديد، يقوم على التوافق والمشاركة بين كل الأطراف [البرنامج 08]، وأكد أيضاً على "روح الوفاق والتعايش بين كل التونسيين دون إقصاء أو تمييز، في ظل نظام يحفظ حرية المواطن وكرامته، ويحقق نمو البلاد وتطورها واستقرارها، ويحترم تطلعاتها للحدّثة والأصالة معاً [البرنامج 05] (16). ونلمس الروح التوافقية نفسها في "حزب الحرية والعدالة"، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في مصر، حيث أكد في برنامجه على "التعاون البناء بين كافة القوى الوطنية، أو على الأقل التنافس الشريف دون إقصاء أو استبعاد أو إرهاب فكري"، معتبراً أن "إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن هو مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده، أو حزب بمفرده.."، ألم يحمل برنامج الحزب شعاراً لافتاً ودالاً يقول: "نحمل الخير للوطن"؟ وندت "حركة النهضة" بما يلتقي مع هذا العنوان: "من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية". ففي الإجمال، نحن أمام قواسم مشتركة بين مختلف التيارات والحركات الإسلامية ذات التوجه المعتدل، المشاركة أو التوافق إلى المشاركة المؤسسة على الشرعية القانونية والمؤسسية، قوامها الحوار والتوافق واقتسام الأعباء في إنجاز الإصلاحات المفضية إلى التغيير وبناء الدولة الجديدة.

ومع ذلك، كما أعلننا أعلاه، لا تجد الخطابات حول "التوافق وآلياته" شروطاً واضحة في الواقع، حيث يلفُ الممارسة قدر كبير من الارتباك والغموض، وأحياناً الالتباس الموقد للارتياح وعدم اليقين. فإذا كانت الموضوعية تقتضي التأكيد على ضعف الدراسات الإمبريقية المفسرة والمثبته لصحة هذه الفرضية أو الارتسام، فإن ما يعكس الإعلام الرقمي [مواقع التواصل الاجتماعي، وما يُروّج عبر الشبكة العنكبوتية]، وبعض الكتابات الصحفية من نقاشات وتصريحات وكتابات، يُعرّض خطابات "الإسلاميين" إلى كثير من التساؤلات حول حقيقة المطابقة بين ما يُعلنون وما يضمرون.. بل قد يساهم في إعاقة عملية بناء التوافق وتقويض أسسها بالكامل. والحقيقة أن الأطراف المتوافقة نفسها لم تتردد في التعبير عن ارتياحها وتشكيكها في صدقية إرادة "الإسلاميين" في إنجاز التوافق، كما حصل في المؤتمر الأخير لحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" في تونس، حين حملت كلمة رئيس الجمهورية المؤقت وزعيم الحزب كثيراً من الإيحاءات والصيغ الصريحة تجاه قدرة "حركة النهضة، الطرف الأقوى في التحالف الثلاثي، على الوفاء ببرامجها والتزاماتها حيال عملية التوافق" (17).

إننا إذا استبعدنا تضمين الورقة ما يُروّج هنا وهناك من اتهامات وردود فعل متبادلة، ورجّنا التحليل العلمي لتفسير مصادر الفجوة بين خطابات "الإسلاميين" وممارساتهم في موضوع التوافق وآليات بنائه، في ضوء الشهور المحدودة التي أعقبت فوز الحركات الإسلامية في كل من تونس ومصر والمغرب، فإننا قد نوعز أسباب ذلك إلى مُتغيّرين اثنين، مترابطين ومتكاملين: يتعلق أولهما بموروث المرحلة التسلطية السابقة، الذي ما زال يفعل فعله، ويحتاج إلى وقت طويل وجهود جماعية كبيرة وعميقة لتفكيكه والقطيعة مع تأثيراته السلبية. في حين يتعلق المتغير الثاني بطبيعة المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلدان المعنية في هذه الورقة، تونس ومصر أساساً، وإلى حد ما المغرب ف من نافلة القول التأكيد على الدور الكبير والخطير في أن معاً الذي بذلته "الأوتوقراطية العربية" على مدار نصف قرن لـ "تغليب الوعي"، و"تشكيل ذهنية" مُشبعّة بروح الارتياح، والتشكيك، وعدم الثقة في كل ما هو جماعي، ومشارك،



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

ومؤسس على التقاء الإرادات، وتضافر الطاقات. فحيزُ الورقة لا يسمح بالتدقيق في ما صرقت النظم السياسية المنهارة من إمكانيات مادية ورمزية لإعادة بناء منظومة القيم السياسية والاجتماعية، وتغليب وعي المواطنين وبث روح التشكيك في كل ما من شأنه المساهمة الفعالة في تكوين ثقافة سياسية جديدة، تُعيد للسياسة، بحسبها عملاً إنسانياً عاقلاً ونبيلاً، اعتباراً لها، وتحفز الناس على التعاطي الإيجابي مع إشكالياتها ومتطلباتها(18).

علاوة على ثقل موروث المرحلة الأوتوقراطية، وفعلها السلبي في اتجاه زرع الشك وعدم الثقة بين الشركاء السياسيين، هناك ضغوطات المرحلة الانتقالية، التي تحمل، بطبيعتها، إكراهات من شأنها إعاقة إمكانيات بناء التوافق السياسي، وإنجاح عملية التحول الديمقراطي.. فالمرحلة الانتقالية حمالة وجوه، ومفتوحة على كل الاحتمالات، وبسبب طابعها المؤقت وغير المستقر، تستلزم عملاً مشتركاً، واجتهاداً جماعياً لتجاوز التحديات التي تنطوي عليها، وفي مقدمتها بناء التأييد، وصياغة الأراضيات المشتركة، لإنجاز الإصلاح، وتحقيق التوافق حول مداخل التغيير وآلياته. والواقع، أن الحكم الانتقالي، كما هو حال "الترويكا" في تونس، من أدق وأعقد أنواع الحكم، حيث يحتاج شركاؤه إلى درجة عالية من الحوار والتماسك، ويحتاجون أكثر إلى قدر عميق من الثقة والحرص على الحوار المُفضي إلى التوافق والتراضي، دون أن يسعى طرف إلى "ابتلاع الأطراف الأخرى"، أو ترويضها لتصبح متغيراً تابعاً له، ويظل هو متغيراً مستقلاً. لذلك، يستلزم التوافق ثقافة التوافق، أي ذهنية البناء بالآخر ومعه.. وهو ما قد يبدو في سياق سياسي واجتماعي وثقافي عربي مركّب شديد الصعوبة والتعقيد، وربما بعيد المنال(19).

ثالثاً: متطلبات تعزيز التعددية وبناء التوافق السياسي

ليست التعددية وبناء التوافق السياسي من الصعوبات غير القابلة للتجاوز، على الرغم من السياقات المعقدة التي انتقل "الإسلاميون" خلالها من المعارضة الشرعية أو غير العلنية إلى ممارسة السلطة وإدارة سدة الحكم؛ ففي السياسة ليست الكلمة الفصل دائماً للأفكار، والتصورات، والإستراتيجيات، على أهميتها، بل تلعب الممارسة، ومراكمته الخيرة، واختبار السياسة من داخل المؤسسات أدواراً مقررّة هي الأخرى. لذلك، سيكون محققاً الحكم سلماً على "الإسلاميين"، وهم لم يمضوا في السلطة سوى شهور معدودة منذ فوزهم في العمليات الانتخابية، بل يُفترض، بالعكس، أن تتكاتف جهود الجميع من أجل ضمان استمرارهم، وصيانة قيادتهم المرحلة الانتقالية باقتدار وفعالية. غير أن السياسة، وممارسة السلطة على وجه التحديد، ميالة بطبيعتها إلى التنكر للالتزامات، ونقض الوعود، وتغليب "التكتيكي" على الإستراتيجي، وترجيح المصالح الذاتية على ما هو جماعي ومُشترك. والأخطر أنه غالباً ما تُصيب السلطة ممارسيها بالإنهك Harcelement والتبديد التدريجي لرصيد القوة، كما حصل للعديد من الأحزاب السياسية، والحركات والتنظيمات الاجتماعية(20). لذلك، يخوف العديد من المحللين والمتابعين لتجربة "الإسلاميين" أن تستبد بهم السلطة، فُتصيبهم بالترهل، ويشرعون في فقدان شعبيتهم، وتضاؤل شرعيتهم، وقد يدفع بهم هذا الاحتمال، من حيث لا يدرون، إلى إعادة إنتاج ما قاوموه منذ عقود، وثارَت عليه كل مكونات الجراك العربي، أي ضعف الحرية وغياب العدالة الاجتماعية.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

تعتبر الورقة نجاح "الإسلاميين" في تعزيز التعددية وبناء التوافق السياسي أهم ضمانة لتجنبيهم مزالق السلطة في المرحلة الراهنة. ووعي مجمل التيارات والحركات الإسلامية واضح حيال الانفتاح على باقي مكونات المجال السياسي لبلدانهم، والحوار من أجل الوصول إلى أرضيات مشتركة، فإن الممارسة في حاجة إلى مجهودات إضافية، واجتهادات أكثر بغية إنجاح المرحلة الانتقالية بكل صعوباتها وتعقيداتها. ونميل إلى الظن بأنه بدون توفر مصفوفة من المتطلبات يتعذر على "الإسلاميين" ضمان احترام التعددية وصيانتها، كما يصعب تحقيق التوافق بين كافة الشركاء من علمانيين واشتراكيين وقوميين وليبراليين.

ليس المقصود بـ "المتطلبات" في هذا المقام الشروط الواجب على "الإسلاميين" التقيد بها لجعل التعايش والتساكن، ومن ثمة التعاون مع شركائهم لاقتسام مسؤوليات بناء المرحلة الجديدة، بقدر ما هي مجموعة من الأساسيات التي سينهض عليها الفهم المشترك لإدارة المرحلة الانتقالية بفعالية واقتدار، ودون تراجع أو خسائر. والواقع أن طبيعة تطور الأحداث في كل من تونس ومصر أساساً، وبشكل أقل في المغرب، تثبت الحاجة الماسّة إلى توضيح مثل هذه الأساسيات [المتطلبات]، وحشد التأييد حولها، وتحويلها، بالحوار والاتفاق، إلى ما يمكن تسميته ميثاق عمل لإنجاح المرحلة الانتقالية وتوطيد التحول الديمقراطي.

- يتعلق المتطلب الأول بجذلية "السياسة" و"الدين"، وتحديدًا العلاقة بين النشاطين السياسي والدعوي. والحقيقة أن ثنائية "السياسة" و"الدين" وإن مثلت أحد أقدم وأعقد الإشكاليات، فقد تجدد حضورها أكثر مع فوز "الإسلاميين" وظفرهم بقيادة المرحلة الجديدة. لذلك، وبغض النظر عن التخوفات القديمة التي ما انفكت تعبّر عنها مجمل الأحزاب والتيارات السياسية بخصوص "أسلمة" المجتمع والسياسة، فإن ثمة ضرورة فُصوى لأن يتم توضيح مجال "السياسة"، تفكيراً وقواعد وآليات عمل، ومجال "الدين"، كما أن هناك حاجة ماسة لفرز وفصل السياسة، بحسبها عملاً إنسانياً واجتماعياً عاقلاً، عن "الدعوة"، باعتبارها نشاطاً ينظمه منطوق هو غير منطوق السياسة بكل تأكيد. ففي تقديرنا، ما لم يتحقق الفصل والتمايز بين المجالين، تفكيراً وممارسة، فإن حظوظ تعزيز التعددية ستتضاءل أكثر، ولن يقدر "الإسلاميون" على حشد التأييد حول قيادتهم المرحلة الجديدة، والأكثر لن يستطيعوا إفسال روح الثقة في نفوس شركائهم، وإقناعهم بأنهم أطراف حقيقيون في اقتسام أعباء وثمار البناء الجديد.

- يُخصّص المتطلب الثاني إشكالية المرجعية في التعاطي مع قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان، والحال أن هذا المتطلب مرتبط ومتلازم مع الأول. فمما لا شك فيه أن اختلاط المجالين السياسي والديني يُفضي حتماً إلى إثارة مشكلة المرجعية في النظر إلى مسألة حقوق الإنسان والحريات العامة، وعدم الاعتراف بالطابع الكوني والعالمي لهذه الأخيرة. فلو أخذنا مثلاً مسألة الحريات المدنية والفردية، من قبيل حرية العقيدة وحق الفرد في اختيار دينه، للاحظنا إجماع التيارات والحركات الإسلامية على رفض هذه الحريات والحقوق جملة وتفصيلاً، لصلتها بقواعد الدين ومستلزمات العقيدة. لذلك، على الرغم من التطور الكبير الذي شهده فكر الحركات الإسلامية خلال العقدين الأخيرين، فإن ثقل التداخل بين "السياسة" و"الدين" ما زال متحكماً في نظرة "الإسلاميين" ومواقفهم حيال ما يسميه العلمانيون "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان".



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11-12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

• يرتبط المتطلب الثالث بالعلاقة بين "الأغلبية" و"الأقلية". والحقيقة أن الأمر هنا لا يتعلق فقط بالتقسيم الكلاسيكي بين "الأغلبية الحاكمة" و"المعارضة"، ولكن بـ "الأقلية" التي قد تكون ضمن الائتلاف الحاكم، كما هو حاصل في تونس. فمن المخاوف الواجب تبديدها لتعزيز التعددية وإدارة التوافق، استبعاد "الإسلاميين" فكرة أنهم أغلبية، تستمد قوتها من الشرعية الانتخابية، وهذا صحيح، وأن ما عداها من الأحزاب والتنظيمات لا تعدو أن تكون أقلية تابعة لها. إن منطقتنا من هذا النوع يعوق التعددية، ويعقد فرص بناء التوافق السياسي وإدارته، ويُفشَل، تاليًا، فرص التحول الديمقراطي. إن المعنى المطلوب تكريسه لمفهوم الأغلبية والأقلية في المرحلة الانتقالية تحديداً، يتوجب أن يكون مرناً، منفتحاً، ومتطوراً، لسبب طبيعي هو أن اقتسام أعباء البناء، يستلزم استثمار مؤهلات وقدرات الجميع بغض النظر عن موقع كل طرف في مراتب النتائج الانتخابية.

• يتعلق المتطلب الرابع بما يمكن أن نسميه "البيت الكبير للإسلاميين"، أي العلاقة بين التيارات والحركات الإسلامية المشتغلة في إطار الشرعية ونظيراتها من التنظيمات التي لم تنل حظها من القانونية والشرعية بعد، وفي مقدمتها السلفيات بكل أنواعها. فمما لاشك فيه أن نجاح "الإسلاميين" في توضيح علاقاتهم مع هؤلاء، لاسيما من زاوية الاعتراف بالعمل السياسي السلمي، ونبذ العنف و"العسكرة" واللجوء إلى السلاح، والاقتران بالقواعد الديمقراطية في العمل السياسي، سيعزز التعددية والتوافق السياسي اللازمين لإنجاح المرحلة الانتقالية، وتالياً توطيد التحول الديمقراطي. والحال أن الحاجة إلى توضيح هذا المتطلب [العلاقة مع السلفيين] من الإشكاليات المطروحة بحدّة في دول الربيع العربي، كما هو حال تونس ومصر على سبيل المثال.

الإحالات

1- ندكر، على سبيل المثال، بعدم مشاركة جماعة الإخوان المسلمين إيجابياً في تظاهرة 25 يناير/كانون الثاني 2011 في مصر، باستثناء مشاركات فردية لبعض أعضائها، وليس بناء على قرار تنظيمي، وأيضاً غيابها عن إضراب 6 إبريل/نيسان 2008. والأمر نفسه نلاحظه لدى موقف "حزب العدالة والتنمية" المغربي من " حركة 20 فبراير/شباط" وتظاهراتها. وتشدد أصوات وزنة من داخل تونس على استفادة "حركة النهضة" من التغيير الحاصل في تونس على الرغم من حضورها المتواضع عند انطلاق حراك أواخر ديسمبر/كانون الأول الذي قاد إلى تغيير 14 يناير/كانون الثاني 2011.

2- من الملاحظ أن ثمة سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية مختلفة، إلى حد ما، من فُطر إلى آخر قد يكون لها تأثيرات واضحة على تفاعل الإسلاميين إيجابياً مع قضايا التوافق وإعادة الدولة والسلطة؛ فحال الإسلاميين في المغرب مثلاً، ليس هو نفسه في مصر، أو تونس، وحال نظرأنهم في ليبيا ليس هو نفسه في الجزائر أو موريتانيا.. وللتدليل على هذا المعطى نشير إلى مكانة الإسلاميين في الانتخابات التي جرت مؤخراً في مجمل هذه الأقطار.

3- تتميز الأبحاث الأكاديمية ذات الصلة بالندرة، مقابل وفرة التحليلات والكتابات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشبكة العنكبوتية. ويبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لنضج شروط الكتابة العلمية عن ظاهرة صعود



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

الإسلاميين وطبيعة إدارتهم للمرحلة الراهنة بإمكانياتها وفرصها، وتعقيباتها وتحدياتها. من ضمن المؤلفات الصادرة مؤخرًا ذات المنحى "العلمي" نسبيًا، نشير إلى كتاب "بلال التليدي": "الإسلاميون والربيع العربي، الصعود، التحديات، تدبير الحكم" (تونس، مصر، المغرب، اليمن) (دراسات فكرية 02)، [بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012].

4- قارن: عمرو حمزاوي: هل انفرد الإسلاميون بالسلطة في العالم العربي؟ في:

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htm?cid=5142754>

5- تقدم تجارب "الحركات الإسلامية" في عموم البلاد العربية صورًا متباينة عن السياقات التي تحكمت في علاقة "الإسلاميين" بالنظم السياسية". للتدقيق في بعض جوانب التوتر والتضييق على حريات نشطاء هذه الحركات.

6- برهان غليون في حوارات منشورة في بعض المواقع.

7- ن فكر بدرجة أساسية في عمليات إعادة التقويم الهيكلي، ومشاريع الخصخصة أو الخوصصة التي اعتمدها دول عربية كثيرة، مع ما نتج عنها من آثار اجتماعية عميقة [البطالة والفقر وتراجع مستويات الأمن الاجتماعي].

8- نعتقد أن ثمة صنفين من العوامل في تفسير تفهقر القوى العلمانية واليسارية والقومية وتراجع مكانتها السياسية. منها ما له صلة بوضعها الذاتي، من حيث تشرذمها وانقسامها المزمين، وعُسر تجديد فكرها وبرامجها، وضعف الديمقراطية بداخلها وفي ما بينها. وصنف آخر خاص بالممارسة التحكمية للنظم السياسية.

9- نشير على سبيل المثال إلى أن مركز دراسات الوحدة العربية اهتم مبكرًا بجوانب من هذه الإشكاليات، اصدر دراسات ذات الصلة. (الجملة الأخيرة ناقصة وغير مفهومة)...

10- انظر الرابط التالي:

www.zetud.net/15382-le-pluralisme-politique.html

11- قارن: عمرو حمزاوي.. م. س.

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htm?cid=5142754>

12- من بين مؤلفات كثيرة ذات صلة، يمكن العودة إلى: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، [بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987].

13- انظر: www.wikiberal.org/wiki/consentement

14- يتعلق الأمر بمحمد السعدي. الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح.

15- انظر الرابط التالي:

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

[:http://www.yefss.com/index.php?option=com_content&view=article&id=54](http://www.yefss.com/index.php?option=com_content&view=article&id=54)

catid=7 :2012-07-16-08-36—12&Itemid=7&02-22-10-16-07- 2012

16- نفس المرجع، وللتدقيق أكثر، انظر برنامج حركة النهضة.

17- نُشير إلى انسحاب الأعضاء القياديين الممثلين لحركة النهضة في مؤتمر الحزب احتجاجًا على ما ورد في رسالة "رئيس المؤتمر من أجل الجمهورية". يتعلق الأمر بالسادة: علي العريض وزير الداخلية، ومحمد بن سالم وزير الفلاحة، وسمير ديلو.

18- ثمة ركاز من الأدبيات التي تعرضت في العقود الثلاثة الأخيرة لتشريح إخفاقات الدولة القطرية الحديثة في تيسير شروط مراكمة الثقافة السياسية الديمقراطية في المجال السياسي العربي، وأثار ذلك على حظوظ الإصلاح من أجل التغيير، كما هو حاصل الآن في العديد من البلاد العربية. نُحيل، على سبيل المثال، على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2004 [نحو الحرية في البلاد العربية]، و2009 [تحديات أمن الإنسان في البلاد العربية].

19- تعكس الخلافات التي تخترق الائتلاف الثلاثي في تونس قدرًا كبيرًا من هذه الصعوبات، لاسيما بين "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" وحركة النهضة القائدة للترويك.

20- نفكر في تجربة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" في المغرب، الذي ظل قرابة أربعين سنة في المعارضة [1961 - 1998]، وحين انتقل إلى السلطة عام 1998، وقاد ما سُمي "حكومة التناوب التوافقي" [1998 - 2002]، تراجعت شعبيته، وفقد الكثير من قوته.

انتهى